وهل ينكر بهرام مع ذكائه ان تعالى او يقدم ارتشاف الشهد على الرضاب
وان تغالى ومن يفاخر بطيلسان بن حرب من حاز ثوبا موسى وبردة
كعب ومال رضوى او ثبير بما ماءة ابن سمير وما البغلة ابي دلامة
تزعم مسابقة النعامة كلا ولكن المحبة والوداد صير القبيح لديكم
من الوداد فنعم الحكم وهنا الجواب على حسب ما ظهر لنا بهذا الكتاب
فالسؤال الاول في محذوف القرآن اعلم ان المقدرات في
القرآن كمتعلق البسملة وان كانت مرادة الله تعالى ولا يتم المعنى الا بتقديرها
ليست منه لانه اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز
المتعبد بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه والمقدرات ليست لفظا
متعبدا بتلاوتها وهذا اللفظ محدث ومعناه قديم وحيث يعلم
السايل ان الفاظه محدثة نزل بها جبريل او عبر عنها نزل به على النبي صلى
الله عليه وسلم فلا يرد عليه ما في السؤال من التركيب والاحتياج
على انهم وضحوا ما خفي معناه منه بالمعنى المراد بعبارة جلية واجازوا
مسه مراعاة للتفسير فتأمل السؤال الثاني في لا اله الا الله
لا شك ان هذا اللفظ كلي يقبل بحسب ادراك معناه ان يصدق
على كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وان
معناه خاص بمولانا جل وعز فقط فالاسم المعظم المذكور بعد
حرف الاستثنا ليس هو بمعنى الاله فيكون كليا بل هو جزئي علم على
ذات مولانا جل وعلا لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا ولو

كان معنى

كان معنى الله كمعنى الاله لزم استثنا الشي من نفسه ولزم ان لا يحصل
توحيد من هذه الكلمة المشرفة وكذا لو كان معنى الاله جزئيا مثل
الاسم المعظم لزم ايضا استثنا الشي من نفسه بنفي الشي ثم اثباته لان
النفي في الكلمة متقدم على الاثبات والحاصل ان المعاني المقدرة
عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى والمستثنى منه اربعة
ثلاثة منها باطلة والرابع ينقسم قسمين احد قسميه باطل والاخر هو
الذي يصح من الاقسام كلها فالثلاثة ان يكونا جزئيين او كليين
او الاول جزئيا لا استغراق ولا يحصل معه توحيد والثاني كليا والرابع
عكس الثالث فان كان المراد بالكلي الذي هو الاله مطلق المعبود لم
يصح لما يلزم عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وان كان
المراد بالاله المعبود بحق صح فاذا لا يصح من هذه الاقسام كلها الا ان يكون
الاله كليا بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم علم شخصي للفرد الموجود
منه فالمعنى على هذا لا مستحق للعبودية الا الفرد الذي هو خالق
العالم والمنفي هو المعبود بحق اذ المعبود بباطل لا يصح نفيه والا كان
كذبا والنفي منصب على ما في الواقع او ما في ذهن المؤمن والاستثنا
متصل والمعنى لا معبود بحق في الواقع الا الله فالمستثنى في كلمة التوحيد
داخل في المستثنى منه بمعنى انه فرد من افراده خارج من حكمه وهو النفي
فصح الحكم على الاستثنا بالاتصال ولا يلزم على جعله متصلا ان يكون
للمستثنى جنس منطقي ولا انه يجب في المستثنى خروج المستثنى منه